Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي لحماية الحقوق و الحريات و تعزيز الحكم الراشد (دراسة تطبيقية لمؤسسات المجتمع المدني العربي)

The role of civil society in the democratic transition to protect rights and freedoms and promote good governance (Practical study of Arab (civil society Institutions

أيت عبد المالك نادية Dr AIT ABDELMALEK NADIA
كلية الحقوق و العلوم السياسية بجامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة ،الجزائر
University of Djilali Bounaama Khemis Miliana
maitredroit2009@gmail.com

تاريخ الاستلام : 2019-02-09 تاريخ القبول : 2019-05-09

ملخص:

لقد تطور مفهوم الديمقراطية في عصرنا ولم تعد ترتكز على حكم الشعب وممارسته الرقابة على الحكومة أو مجرد آليّة انتخابية دورية ، بل اتسع ليشمل المشاركة في اتخاذ القرار ومراقبة مدى تنفيذه ونتائجه في إطار ما يسمى بالديمقراطية التشاركية التي تقوم على ضمان وسائل الممارسة السياسية من خلال التعدد السياسي، التداول السلمي على السلطة و احترام الحقوق و الحريات ، فمتى كانت الديمقراطية قوية كان المجتمع المدني كذلك . فالعلاقة بين المجتمع المدني و التحول الديمقراطي هي علاقة ترابط، ذلك أن المجتمع المدني يقوى وينتعش في إطار نظام ديمقراطي، كما أنه يشكل في الوقت نفسه ركيزة أساسية لتحقيق التحول الديمقراطي، وترسيخ الديمقراطية على نحو يضمن لها الاستمرارية والاستقرار.

كلمات مفتاحية:

مجتمع مدني / تحول ديمقراطي / الحكم الراشد / الحقوق و الحريات

Abstract:

The concept of democracy has evolved nowadays and it is no longer based only on the power of the people and the control exercised over the government, nor simply on a periodic electoral mechanism. This concept has been extended to the participation in the process of decision-making, to the control of the application of these decisions and the results obtained, within the framework of so-called participative democracy. The latter ensures the means that guarantee the political exercise through political pluralism, the peaceful transfer of power and respect for rights and freedoms. A real democracy involves a strong civil society because the relationship between civil society and democratization is interdependent. Civil society strengthens the democratic system as it represents a fundamental pillar for consolidating democracy in a way that ensures its continuity and stability

Keywords:

Civil society / democratic transition / good governance / rights and freedoms

مقدمة:

يعبر المجتمع المدني المعاصر عن مجموعة من القيم والأفكار الموجهة نحو بناء الأسس التحتية للمسيرة الديمقراطية، فهو يقوم على مبادئ التطوعية والاستقلال الذاتي والمواطنة الفعالة والمشاركة المنتجة من أجل الصالح العام. ووفقا لذلك فالمجتمع المدني لا يعني كل أفراد المجتمع من العناصر المدنية، بل ينحصر في العناصر الواعية الفعالة من المواطنين .

و قد اتجهت دراستنا لإبراز دور مؤسسات المجتمع المدني العربي و مساهمتها في عملية التحول الديمقراطي و دورها في نشر ثقافة الديمقراطية و الدفاع عن الحقوق و الحريات الفردية وإرساء دعائمها للوصول إلى مقتضيات الحكم الراشد .

و رأينا أن نربط بين المجتمع المدني وعملية التحول الديمقراطي باعتبار أن هذه الأخيرة تعد من القضايا الدولية المعاصرة المهمة التي لابد من دراستها و تبيان أسبابها و مبرراتها و أهميتها في تفعيل الحقوق و الحريات الفردية .

و تتمثل أهمية دراستنا و ربطنا للمجتمع المدني العربي بعملية التحول الديمقراطي في إبراز مستوى المجتمع المدني لدى أفراد المجتمع العربي وتأثيره على عملية التحول الديمقراطي في البلدان العربية و التطرق لأهم الآليات و الوسائل المستخدمة لتحقيق هذا التحول .

كما تظهر أهمية الموضوع في تحليل العلاقة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البلدان العربية ورصد بعض آليات ومؤشرات الإصلاح السياسي في هذه البلدان .

ونهدف من خلال هذا البحث لإبراز التوجهات النظرية والعملية للمجتمع المدني في البلدان العربية وأثره على التحول الديمقراطي ، كما نوضح مكانية المجتمع المدني و دوره في تحقيق التحول الديمقراطي .

فالهدف من التحول الديمقراطي هو الوصول إلى نظام قائم على الديمقراطية ،و هو ما تساعد على تحقيقه حركات المعارضة (التعددية الحزبية) و قوى خارجية و داخلية ، و تعد قوة المجتمع المدني من أهم الوسائل الداخلية المحققة للتحول الديمقراطي ، فهي تهدد بقاء الأنظمة المستبدة .

و في ظل اختلاف الآراء حول دور المجتمع المدني في عمليات التحول الديمقراطي لحماية فعالة للحقوق و الحريات بين من يرى أنه يلعب دورا أساسيا و محوريا و بين من يرى دوره ثانويا ،نطرح الإشكال حول الدور الذي لعبه المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي بوجه عام و في البلدان العربية بوجه خاص و طبيعة أبعاد هذا الدور و أهم المخاطر التي قد تتعرض لها مؤسسات المجتمع المدني أثناء مشاركتها في التحول الديمقراطي ، و من ثم إلى أي مدى يمكن اعتبار المجتمع المدني في الوطن العربي أداة فاعلة لحماية حقوق و حريات الأفراد و تعزيز الحكم الراشد ؟ .

و سنتبع لأجل ذلك المنهج التحليلي و المقارن

و قد ارتأينا دراسة الموضوع وفقا للمحاور التالية :

1. مكانة المجتمع المدني الحقوقي في الوطن العربي
2. واقع الحقوق و الحريات في الوطن العربي
3. تأثير مؤسسات المجتمع المدني العربي في عملية التحول الديمقراطي
4. أهمية الحقوق و الحريات في تعزيز الحكم الراشد
5. الدور الاستشرافي للمجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد

1. مكانة المجتمع المدني الحقوقي في الوطن العربي

نتطرق في البداية لنشأة المجتمع المدني بوجه عام لنصل إلى مفهوم المجتمع المدني الحقوقي بوجه الخاص و هو موضوع بحثنا

1. 1 تطور مفهوم المجتمع المدني

يعتبر المفكرون اليونانيون من الأوائل الذين تطرقوا لمفهوم المجتمع المدني ، فقد عرّفه أرسطو بأنه مجموعة سياسية تخضع للقوانين وهو مفهوم يتشابه و مفهوم الدولة مما يبين عدم التمييز بين الدولة و المجتمع المدني . وقد ارتبطت نشأة بالمراحل التي عرفتها أوروبا ، ابتداء من مرحلة الاعتماد على الزراعة و الإقطاع و وصولا إلى مرحلة التجارة و الصناعة (الرأسمالية)، فظهرت الصراعات التي كانت بداياتها في القرنيين 15 و 16 و هنا تعددت و اختلفت أفكار الفلاسفة باختلاف المدارس . وقد شمل اختلاف الفقهاء إيجاد تعريف للمجتمع المدني و تحديد عناصره و شروطه و دوره **(1)** ، لتبشر عن بداية حقبة و عصر جديد عصر النهضة و عصر الديمقراطية و المجتمع المدني.

و قد واجه مفكري عصر النهضة (ق 17 – 18) مشكلة استحداث مفهوم جديد للمجتمع المدني بعيدا عن المفهوم القائم على أسس دينية ، فكان لابد من إعادة بناء مفهوم المجتمع

المدني دون الاعتماد على النظريات الدينية (الحق الإلهي)، بل بالرجوع للسيادة الشعبية كطريق لربطه بأسس الديمقراطية و الانتقال للحداثة السياسية .

فقد عرفت بدايات القرن الثامن عشر مفاهيم للمجتمع المدني ، ثم بتطور مفهوم المجتمع و أهميته اتضحت الفوارق بينه و بين الدولة خاصة مع دور الجمعيات المنددة بالاستبداد السياسي في تلك الحقبة ،و بنهاية هذا القرن تأكدت أهمية المجتمع المدني و دوره مما تطلب تقليص دور الدولة المهيمنة (2)

ثم مع بداية القرن التاسع عشر تغير مفهوم المجتمع المدني بحسب متطلبات هذه الحقبة فاعتبره " كارل ماركس " بأنه ساحة للصراع الطبقي ، و تغيّر هذا المفهوم في القرن العشرين عندما طرح المفكر الإيطالي " جرامشي " مفهوم جديد للمجتمع المدني و اعتبره ساحة للتنافس الإيديولوجي و ليس الاقتصادي ، فالحديث عن المجتمع المدني في الفلسفة السياسية كان كتعبير عن العلاقة بين المجتمع ، السياسة ، والدولة (3) ،و قد تبلور مفهومه كما ذكرنا كنتيجة للمراحل التي عرفتها أوربا بحثا عن الديمقراطية بداية من عصر النهضة الأوروبية و الثورة الصناعية التي كان لها أثر كبير على الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية في أوروبا .

و عليه نقول أن الحديث عن نشأة مفهوم المجتمع المدني و تطوره يقتضي الرجوع لتعريفات مجموعة من الفلاسفة ، ففي بداية عصر النهضة عبّر " الفيلسوف ميكيافليي " مؤسس علم السياسة عن المجتمع المدني بأنه حاجة الإنسان الدائمة للسلطة بسبب طبيعته التي تميل للشر مما يستوجب وجود سلطة تقيه عواقب هذا الشر تتميز بخضوعها للقواعد الموضوعية التي تفرضها متطلبات وجودها (4).

و عرفه (دومنيك كولاس) بأنه الحياة الاجتماعية المنظمة انطلاقا من منطق خاص بها و بخاصة الحياة العامة التي تتضمن ديناميكية اقتصادية و ثقافية و سياسية (5) .

أما "توماس هوبز " (1588 -1679) فقد رفض نظريات الأصل الإلهي للمجتمع ، واعتبر المجتمع المدني نتيجة لعقد اختياري قائم على المنفعة بين أطرافه ،و يضم العقد الأصلي مواطني الدولة – باعتبارهم مصدر السلطة – و حاكمها (الملك أو رئيس الجمهورية) باعتباره يعبر عن إرادة الجميع من خلال إرادته ، و بذلك يتضح لنا الربط الموجود بين العقد الاجتماعي و الخضوع المطلق للحاكم .

فوجود مجتمع سياسي منظم في إطار مجتمع مدني وفقا "لهوبز" هو ضروري لإتمام التعاقد بين الأفراد.

و انطلق (جون لوك) (1632 -1704) و هو من أكثر المهتمين بمفهوم المجتمع المدني من دفاعه على الحقوق الفردية في الملكية الخاصة، و مطالبته بالتمثيل الشعبي لتغيير الحكم المطلق كمبرر له لاعتبار المجتمع مراقب مهم لأعمال الدولة و مصدر شرعيتها .

فانطلاقا من نظريته في العقد الاجتماعي تم إبرام اتفاق بين الأفراد على تكوين المجتمع المدني ، فتنازلوا عن حقوقهم في إدارة شؤونهم لسلطة قاموا باختيارها بإرادتهم لتلتزم بضمان حقوقهم الأساسية (6) ، و في المقابل يلتزم الأفراد بطاعة تلك السلطة ، وفي حال عدم التزام هذه السلطة بشروط الالتزام يكون للأفراد أن يثوروا عليها و يغيّروها بسلطة أخرى حرصا على حقوقهم .

و قد تميز جون جاك روسو (1712 -1778) من خلال كتابه العقد الاجتماعي الذي منح السيادة المطلقة للشعب رافضا تقسيم السلطة و مقترحا للاستفتاء الشعبي العام، و بذلك أسّس لسلطة مطلقة هي سلطة الشعب و أكد في عقده على المساواة ليدخله على مفهوم المجتمع المدني (7) .

وقد كان لنظرية العقد الاجتماعي دور مساهم في التأسيس لمفهوم المجتمع المدني ، و ذلك بتركيزها على قيمة الفرد و ضمان حقوقه و قيمة المجتمع المتضامن الملتزم بما يجب من قيم أخلاقية لتأسيس الجماعة و قيمة الدولة صاحبة السيادة و التي لابد أن يعترف بها المجتمع حتى تتحقق (8)

فالاهتمام بمبدأ الحرية الفردية في هذه المرحلة التأسيسية هو أحد أهم مكونات المجتمع المدني لما ينجم عنه من حرية التملك تأسيسا على مفهوم المواطن الذي يعد نقطة أساسية وجوهرية في المجتمع المدني. كما أن الاعتماد على مبدأ التعاقد الاجتماعي بين مواطنين أحرار بهدف تنظيم شؤونهم في المجتمع هو تكملة لمبدأ الحرية الفردية وركيزة أخرى في مضمار المجتمع المدني ، و لا يمكن تحقيق المبدأين إلا في ظل مبدأ سيادة القانون وهو الركيزة الثالثة الضرورية لاستمرار الجماعة . و من أجل ضمان تحقق المبادئ الثلاث في المجتمع لابد من ضبط استعمال السلطة و منع إساءة استخدامها من خلال تكريس مبدأ الفصل بين السلطات، لينتج عن المبادئ السابقة ما يسميه «لوك» الحكم المدني

الصحيح .

مما سبق اتضح لنا ارتباط مفهوم المجتمع المدني بتطور الفكر السياسي الغربي خاصة مع تطور نظرية العقد الاجتماعي كما ذكرنا . بالإضافة لذلك فقد أكّد " هيغل " أن المفهوم العام للمجتمع المدني يختلف عن السلطات و التنظيمات السياسية ، أما " غرامشي " فقد اعتبره " مجموع التنظيمات و المؤسسات التي تحقّق التوافق حول المجتمع السياسي ، وبالتالي تهدف إلى هيمنة مجموعة اجتماعية على المجتمع ككل ، هذه التنظيمات و المؤسسات هي النقابة و المدرسة و غيرها .." (9) . و قد وردت العديد من التعريفات و آراء الفلاسفة و الباحثين في هذا المجال ،إلا أننا لن نتطرق لها لأن مجال بحثنا في هذا المحور هو المجتمع المدني العربي .

و في هذا السياق نقول أن ما عرفه العالم عموما و العالم العربي بوجه خاص في نهاية القرن المنصرم كان له أثر في تغيّر العديد من المفاهيم و ظهور مفاهيم جديدة أهمها المجتمع المدني .

ففي العالم الغربي ، لا يعد مفهوم المجتمع المدني بالجديد ، و لكن تبلور و تأكد ظهوره بقوة لما له من أهمية في ضمان الاستقرار السياسي و تعزيز دور المواطن في المشاركة السياسية تحقيقا لمفهوم جديد للديمقراطية و هو الديمقراطية التشاركية .

2.1 المجتمع المدني العربي

على مستوى الوطن العربي ، فهناك من يرى أن ما عرفته الدولة الإسلامية منذ ظهورها من مؤسسات كالدواوين هو شكل من أشكال المجتمع المدني (10). فمفهوم المجتمع المدني ليس بدخيل عن الحضارة الإسلامية، فالدولة و المجتمع و الحكومة وفقا لتشريع الإسلام مثّلت المجتمع المدني و أثبتت الممارسات وجود مجتمع مدني حتى وإن لم يتم استعماله كلفظ أو تعبير (11)

كما أن تصوّر ابن خلدون للمجتمع المدني في القرن الرابع عشر كان مستوحى من الواقع آنذاك (طوائف الصناع ، التجار ووجود ممثل للتجار تشترط فيه جملة من الشروط لدوره المهم كمنسق بين الوالي و القاضي و الطوائف ، بالإضافة لظهور مؤسسات كدار الإفتاء و الحسبة و ظهور النقابات في العهد العثماني ...) و هو ذات التصور الذي يحاول الغرب أن يصل إليه بفصل المجتمع المدني عن الدولة (12)

ويُعد ظهور العديد من الجمعيات – ذات الصفة الاجتماعية و أحيانا أقرب إلى السياسية - في الدول العربية خلال القرن التاسع عشر شكلا أولا لمؤسسات المجتمع المدني .، وقد أخذت بالتوسع والانتشار لتشهد أواسط القرن العشرين تطورا ملحوظا في إنشاء العديد من المؤسسات المجتمعية خاصة بعد الانفتاح الفكري و الثقافي الذي عرفه العالم العربي (13) ، فبعد انهيار الشيوعية ثم التحول الاقتصادي تكاثفت مطالب مشاركة المواطن في اتخاذ القرار في إطار موجات الديمقراطية، و أصبحت تقوية المجتمع المدني أحد معالم التحول الديمقراطي في البلدان العربية . بالإضافة لذلك فقد وجدت هذه الدول نفسها أمام خطابات أممية مدعمة و محفزة لدور المجتمع المدني المهم في التنمية مما اضطرها لموائمة تشريعاتها بما يتماشى وما يعرفه العالم خاصة الغربي ، فقامت بتعديل قوانينها وسن نصوص منظمة للمجتمع المدني . ومع بدايات القرن الواحد و العشرين تغيّر مفهوم الدولة من الحديثة للمعاصرة و تأكد دور مؤسسات المجتمع المدني كشريك للدولة في القيام بوظائفها (14)

1.2.1 صعوبات بناء المجتمع المدني العربي

اصطدمت مكانة المجتمع المدني في الوطن العربي بمجموعة من الصعوبات و المشكلات ،ذلك أن تحديد مؤشرات لبنائه تتطلب واقعا اجتماعيا و سياسيا و ثقافيا قائما في الدول العربية ، و هذا الواقع يطرح العديد من الصعوبات حددها الأستاذ "ستيفن ديلو" في :

– اختلاف أوضاع المجتمع من دولة عربية لأخرى بسبب التباين في نمو السكان و الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية (من حيث مستوى القوى السياسية و تأثيراتها) و الثقافية مما يجعلنا نتحدث عن مجتمعات عربية و ليس مجتمع عربي واحد .

– الدور السلبي للاستعمار الغربي على معظم الدول العربية ، فقد ورثت هذه الأخيرة عن المستعمر تنظيمات و لم تتأسس دول حديثة قائمة وفقا لمتطلبات المجتمع بعد الاستقلال مما يجعل الحديث عن دولة القانون في هذه الدول محل نقاش ،و بالتالي المجتمع المدني الحقيقي أيضا (15)

ففي الوقت الذي كانت فيه أغلب الدول العربية تطالب بالوحدة و الاستقلال السياسي ثم بعده الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي ،كانت الدول الغربية قد طوّرت مجتمعاتها و أدركت أخطاءها بعد تجاربها في الحكم و الديمقراطية و صدّرت معظم أزماتها للمستعمرات ، و هو ما جعل الدول العربية المستقلة تحتوي مفهوم المجتمع المدني وفقا لما صدره لها الغرب ، فبعد استقلال هذه الدول عملت الأنظمة السياسية فيها على التحكم في الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و إضعاف دور و تأثير المجتمع ، و تمركزت السلطة في يد الرئيس سواء كان ملكا أو زعيما أو حاكما مما أدى للاعتماد على البيروقراطية في جميع المجالات .

2.2.1 بعض نماذج المجتمع المدني العربي

من نماذج الدول العربية التي عرفت فيها جمعيات و مؤسسات المجتمع المدني تحولات كبيرة و تطورات سريعة بين النجاح و الفشل نذكر:

1.2.2.1 المجتمع المدني في الجزائر ، لقد سعت الجزائر منذ استقلالها إلى إقامة دولة ديمقراطية ترتكز على اختيار الشعب و تراعي الحقوق و الحريات الأساسية مثلما هو واضح في دساتيرها المتتالية ، ففي دستور 1963 نصت المادة 19 على حق تأسيس الجمعيات و إنشاء النقابات (م 20) بشرط عدم المساس باستقلال الأمة و الوحدة الوطنية و الحفاظ على الأحادية الحزبية و هو ما أكدته المادة 23 من نفس الدستور بمنع إنشاء أحزاب معارضة ، ففي هذه المرحلة مارست الدولة رقابتها على المجتمع و خضع هذا الأخير لها .

و في دستور 1976 مُنح للشعب حق المشاركة في الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية من خلال أعمال الاتحاد العام للعمال الجزائريين، و مختلف الاتحادات (النساء ، الفلاحين ، الشبيبة ..) و لكن قيدت هذه الحقوق بالخضوع الكامل للحزب **(16)** ، و هو ما يؤكد على ارتباط الحركة النقابية في دستوري 1963 -1976 بالعمل السياسي . كما أن الصحافة لم تكن مستقلة عن نظام الحكم بل كانت كلها تعمل تحت وصاية السلطة الحاكمة ، فقد تميزت هذه المرحلة بجمود نشاط المجتمع المدني .

و في مرحلة التعددية الحزبية عام 1989 سارت الجزائر نحو تحقيق ديمقراطية سياسية بضمان حرية التنظيم و التجمع و التعبير و إبداء الرأي و هو ما نلاحظه من خلال استقراء المواد 40 ، 32 ، 39 ، 53 من دستور 1989، فقد أكد هذا الأخير على الممارسة الديمقراطية و التوجه نحو التعددية السياسية، لكن نلاحظ غياب نصوص صريحة تبيّن المكانة الحقيقية للمجتمع المدني . بالإضافة لذلك فقد تحررت الحركة النقابية من وصاية الحزب من خلال القانون 01-88 المؤرخ في 16 جانفي 1988 و الخاص باستقلالية المؤسسات مما ساهم في ازدهار المجتمع المدني و استقلاله و لو نسبيا عن السلطة. كما حدثت تحولات سياسية بحثا عن التعددية في مصر عام 1976 و في المغرب 1992 (بعد إصدار دستور 1992) في ظل الوصاية الكاملة للدولة .

و لكن الظروف التي عرفتها الجزائر خاصة بداية التسعينات بعد فرض قانون الطوارئ سنة 1992 كان لها تأثير على علاقة الدولة بالمجتمع المدني ، فكانت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية هي المشرف الأول على نشاط الجمعيات و تم حل العديد من التنظيمات و جمعيات المجتمع المدني المرفوضة من السلطة

و في إطار دستور 1996 سعى المؤسس الدستوري لتوسيع مجال المجتمع المدني و منح للشعب سلطة مراقبة عمل السلطات و المشاركة في الشؤون السياسية و إنشاء الجمعيات و الأحزاب في إطار القانون، مؤكدا أنه " حيث لا يوجد مجتمع مدني لا يوجد تقدم أو تحديث و ديمقراطية " و هو ما نستشفه من استقراء المواد 41 و 43 من دستور 1996 التي تصرّح بحق إنشاء الجمعيات و حرية التعبير و التجمع و الاجتماع . فالتغيرات التي عرفتها الجزائر داخليا و خارجيا جعلت من المجتمع المدني مطلبا أساسيا لتوعية المواطن و مراقبة السير الديمقراطي الحسن لمؤسسات الدولة من خلال إبداء الرأي في السياسة العامة كلما اقتضى الأمر ذلك .

2.2.2.1 المجتمع المدني في تونس

عرفت مؤسسات المجتمع المدني في تونس باختلافها بين مؤسسات حقوق الإنسان و جمعيات قبل ثورة 2010 نوعا من الضعف في أداء دورها كونها كانت مقيّدة بالنظام السائد و مرتبطة ماليا بالدولة ، فلم يكن لها موارد مستقلة ، كما أن النظام السائد استقطب قياداتها مما أدى إلى فشلها في إحداث

التغيير (17). وبعد الثورة ظهرت مكانة المجتمع المدني التونسي من خلال تأسيس شبكة مؤسسات المجتمع المدني بهدف دعم و مراقبة الانتخابات (2011/ 2014) ، كما كان لها دور في إقرار نصوص الدستور الذي لم يكن بالأمر السهل و أطال من فترة المرحلة الانتقالية ، فقد كان للوساطة التي قامت بها أربع منظمات مجتمع مدني دور في إقرار المسودة الأخيرة للدستور (18) و ضغطت هذه الجماعات لسن نصوص جديدة تضمن حرية التجمع .

2. واقع الحقوق و الحريات في الوطن العربي

حرصت أغلب دساتير الدول العربية باختلاف طبيعة أنظمتها السياسية على إفراد نصوص مفصّلة و كاملة للحقوق و الحريات مبرزة أهمية الحقوق الفردية (كحرية التنقل ، الأمن ، المسكن ، حرمة شخصية الفرد، الابتكار..) وضرورة تمتع المواطن بحقوقه بصفته عضو في الجماعة و المتمثلة في الحقوق الجماعية (حرية الرأي ، إنشاء الجمعيات ،حرية الاجتماع ..) .ولكن هل تحقّقت تلك النصوص عمليا وهل نجحت هذه الدول في تقديم نظام حكم تحترم فيه الحريات ؟

بالرجوع لصور الديمقراطية النيابية ، نجد أن تطور النظام البرلماني قد أدى لخضوع النواب لرقابة الناخبين و نفوذ أحزابهم (19) .و لم ينجح أيضا النظام الرئاسي رغم خصائصه لارتباط تطبيقاته بسوء استخدام الرقابة السياسية للسلطة التشريعية ، بحيث ارتبط التصويت لصالح أو ضد الحكومة بالمصالح والمنافع ، فلم يتمكن من ضمان حرية التعبير و لا حتى الحد من الفساد السياسي (20). فرغم الترابط بين الديمقراطية و كفالة الحقوق إلا أننا نجد أن الأنظمة الديمقراطية النيابية قد فرضت العديد من القيود على الحريات ، فمهما كانت طبيعة النظام السياسي و مدى ديمقراطيته تختلف الدول العربية في احترامها للحقوق و الحريات بحسب ما توفره من ضمانات و آليات لهذا الغرض .

1. 2 الحقوق و الحريات في ظل الظروف الاستثنائية

و قد أثبتت تجارب هذه الدول عدم احترامها للحقوق و الحريات بصفة مطلقة ، بالنظر للظروف التي مرت بها و التي كانت السبب في فرض قيود صارمة للاستفادة من هذه الحقوق و قد يصل الأمر إلى تعليق البعض منها أو كلها .

و تُعرّف هذه الظروف الاستثنائية بحالات الطوارئ و هي حالات غير عادية تتّخذ فيها السلطة صلاحيات واسعة من أجل ضمان الأمن و الاستقرار ، فتلجأ لحظر التجول مما يمس بحرية الفرد في التنقل ،كما تطبّق سلطات استثنائية للاعتقال و الاحتجاز تمس بحرية الفرد ، و تفرض قيودا على حرية الرأي و التعبير و الاجتماع و التجمع .

و قد تلجأ بعض الدول العربية لفرض سيطرتها في مثل هذه الظروف و ممارسة الأفعال الماسة بكرامة و إنسانية الإنسان من ضرب و تعذيب من أجل القيام بالتحقيقات و استدراج المشتبه فيهم و المتورطون في الفوضى . بالإضافة لذلك يتم اختطاف الأفراد و قتلهم و تعذيبهم و حتى محاكمتهم دون أي اعتبار لمعايير و ضوابط المحاكمة العادلة .

ففي حالة الطوارئ تثور مشكلة إقامة التوازن بين سلطة الدولة التي تملك كل الصلاحيات لحماية المصالح الحيوية لها والحرية من خلال ضمان الحقوق و الحريات المنصوص عنها دستوريا.

و لأجل ذلك فقد حاولت دساتير الدول العربية وضع جملة من الأحكام المنظمة لحالة الطوارئ كمحاولة منها لضمان الحد الأدنى من الحقوق و الحريات أهمها :

- تحديد حالات و شروط الإعلان عن حالة الطوارئ في الدستور
- ضبط حالة الطوارئ بقيود حتى لا تكون مجالا خصبا تنتهك فيه السلطة التنفيذية حقوق الإنسان و حرياته
- تحديد مدة حالة الطوارئ

و يرجع السبب في ذلك لما لهذه الحالة من تأثير على الحقوق و الحريات أهمها حق الحرية و حقوق الجماعات (تكوين النقابات و الاتحادات) و حرية التعبير و الإعلان و الحقوق المتعلقة بضمانات التقاضي ، خاصة عندما يكون اللجوء لهذه الحالة ظاهرة أكثر من كونه حادثا استثنائيا و تطول مدّتها لسنوات طويلة مما يجعل الأفراد في حالة طوارئ شبه دائمة تكون فيها حقوقهم الأساسية في خطر (21) .

و قد عرفت الجزائر في فترة معينة (نهاية الثمانينات) أزمة سياسية واكبت انتقالها من الاشتراكية إلى الليبرالية و اختيارها التعددية الحزبية ، فأعلنت الظروف الاستثنائية ، و كانت حالتي

الحصار و الطوارئ وتوسّعت سلطات الجهاز التنفيذي حمايةً للمصلحة العليا للأمة ، فقلص المرسوم الرئاسي رقم 91 -196 المؤرخ في 4 يونيو 1991 المتضمن إعلان حالة الطوارئ في مجمل مواده من الحريات العامة ، و هو ما يظهر من خلال :

- تقييد حرية الأفراد في التنقل و منعها ليلا في ساعات محددة
- المساس بحرمة المسكن من خلال عمليات التفتيش حتى أوقات متأخرة ليلا
- حظر التجمعات ، و حل الجمعيات السياسية من قبل الحكومة متى رأت داعيا لذلك
- منح صلاحيات السلطة المدنية للسلطة العسكرية في مجال التنظيم و الشرطة ....الخ

كما صدر المرسوم الرئاسي رقم 92 -44 المؤرخ في 09 فيفري 1992 المتضمن حالة الطوارئ في ظل الظروف التي عرفتها البلاد من مساس خطير و مستمر بالنظام العام و أمن المواطنين و السلم المدني ، و ذلك كمحاولة لضمان الحد الأدنى من النظام و حماية أمن الأشخاص و سير المصالح العمومية (22) . و لكن ما منحه هذا المرسوم للسلطة التنفيذية أدى إلى المساس بالحريات العامة و ذلك من خلال :

- حجز كل الأشخاص الذين يهددون النظام و الأمن العموميين
- حظر التجول و الأمر استثنائيا بالتفتيش في كل الأوقات
- منع الأشخاص المهددين للنظام العام من الإقامة أو وضعهم تحت الإقامة الجبرية
- تقييد حرية تنقل الأفراد لأماكن معينة
- تبليغ المحاكم العسكرية بالجنايات و الجنح الجسيمة المرتكبة ضد أمن الدولة .(23) ..

3. تأثير مؤسسات المجتمع المدني العربي في عملية التحول الديمقراطي

إن العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني و الديمقراطية هي علاقة ترابط و تداخل ، فهذه المؤسسات تتطور و تزدهر في مناخ ديمقراطي ، و لا وجود لديمقراطية حقيقية من دون مجتمع مدني قوي و فاعل من خلال الدور الإيجابي الذي تقوم به مؤسساته باعتبارها الرابط بين الدولة و المواطنين (24) .

فالديمقراطية اليوم ليست مجرد انتخابات و منافسة حزبية بل هي المشاركة الفاعلة في اتخاذ القرار التي ترتكز على التعدد السياسي و مبدأ التداول السلمي على السلطة و الرقابة السياسية و توفير الضمانات الأساسية لاحترام حقوق المواطنين و حرياتهم ، و متى كانت قوية كان المجتمع المدني قوي .

و التحول الديمقراطي (25) هو الانتقال من النظم المهيمنة بكل أشكالها إلى نظام أكثر ديمقراطية يرتكز على الاختيار الشعبي الحقيقي و على المؤسسات السياسية التي تتمتّع بالشرعية و اتخاذ مبدأ التداول السلمي على السلطة و ضمان احترام الحقوق و الحريات ، فالتحول الديمقراطي يشمل (26) :

- الانتقال من وضع استبدادي إلى آخر ديمقراطي
- عملية تدريجية
- وسيلة للوصول إلى الديمقراطية و ليس هو الديمقراطية

1.3 تأثير المجتمع المدني على التحول الديمقراطي في الجزائر

اعتبرت أحداث أكتوبر 1988 دافعا مهما لإجراء تحولات ديمقراطية في الجزائر ، فكانت البداية بالانتقال من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية و بذلك دخلت الجزائر مرحلة انتقال في مفهوم الديمقراطية مغاير لمفهومها الذي عرفته بعد الاستقلال و هو ما انعكس في دستور 1989 الذي نص في المادة 33 منه على أن الحق في الدفاع الفردي أو عن طريق الجمعية هو من الحقوق الأساسية للإنسان و أن الحريات مضمونة و في المادة 41 تأكيد بأن حرية التعبير و التجمع مضمونة للمواطن .

و بحلول سنة 1990 تأسست العديد من الجمعيات كأداة للتعبير و الحركة و التجمع ، ثم تطوّرت من 30 ألف جمعية سنة 1992 إلى 48 ألف سنة 1997 ، ثم 53 ألف جمعية سنة 2000 لتنتقل إلى حوالي 75 ألف جمعية سنة 2001 منها نحو 830 جمعية وطنية تنشط أو بالأحرى مسجلة في جميع المجالات (جمعيات ، أطباء ، محامين ، تجار، مقاولين ...) ب 200 جمعية ،

و الجمعيات الرياضية و الثقافية ب 80 جمعية وطنية و 73 جمعية في المجال الطبي ، و هو ما يعبّر على التطور الاجتماعي و التحديث من حيث عدد الجمعيات **(27)**

وبالرغم من الكم الهائل لمؤسسات المجتمع المدني في الجزائر إلا أنها لم تنجح في أن يكون لها دور فاعل في التحول الديمقراطي و ذلك بسبب المعوقات التي حالت دون ذلك نذكر أهمّها:

- تبعية مؤسسات المجتمع المدني للدولة ، بما تقدمه لها من إعانات و مساعدات
- واقع المجتمع المدني و استبعاد مؤسساته عن المناقشات المهمة لرسم السياسة العامة و عدم إشراكها في القرارات السياسية
- عدم وصول مؤسسات المجتمع المدني للحد المطلوب من ثقافة التشاركيّة ، فلا وجود للمشاركة في اتخاذ القرار ، بل يهيمن رئيس المنظمة أو الجمعية في إصدار القرارات و يعتبّر باقي الأعضاء و كأنهم تابعين له، و بذلك فإن مؤسسات المجتمع المدني مازالت بعيدة لتكون وسيطا بين المجتمع و الدولة و تطالب هذه الأخيرة بأن تكون ديمقراطية ، فهي نفسها لا تمتلك هذه المواصفات **(28)** .و عليه فإن تفعيل مؤسسات المجتمع المدني و منحها جانب من الاستقلالية هو ضروري لما يمكن أن تلعبه هذه المؤسسات من دور فعال في تعزيز الديمقراطية.

3 . 2 تأثير المجتمع المدني على التحول الديمقراطي في الأردن

عرفت الأردن في 1989 جملة من التغيرات و التحولات السياسية على جميع الأصعدة كان لها دور في عملية الإصلاح الديمقراطي بهدف التحول الديمقراطي ، و ذلك من خلال تبني التعددية الحزبية و فتح المجال للمشاركة السياسية في الحكم و احترام الحريات الفردية أهمها حرية العبير و دعم الصحافة **(29)**

و يمكن حصر مؤشرات الديمقراطية في الأردن في :

- الانتخابات النيابية
- الميثاق الوطني 1990 و قد تضمن ثوابت و دعائم الدستور الأردني و أكّد على التعددية السياسية و الحزبية و الفكرية
- دور منظمات المجتمع المدني
- القوانين و التشريعات ، فقد تم إلغاء الأحكام العرفية و القوانين الاستثنائية و المقيدة للحريات العامة ،و إصدار قانون الأحزاب السياسية رقم 32 لسنة 1992 الذي منح للأحزاب حقوق تضمن لهم العمل الحزبي بما يتماشى و أطر الديمقراطية ، كما وفّر إمكانية التعددية الحزبية على أسس معاصرة **(30)**
- إصدار قانون الدفاع رقم 16 لسنة 1992 و الذي جاء ملغيا للقانون القديم و متماشيا و التطورات التي عرفتها الأردن بما لا يتعارض و الديمقراطية و التعددية الحزبية .

و رغم هذه المحاولات الجادة في التحول الديمقراطي حدث تراجع منذ 1993 و السبب في ذلك :

- طبيعة المجتمع الأردني العشائري و تمسك أفراده بعاداتهم ،بالإضافة لغياب ثقافة الديمقراطية لديهم .
- ضعف الأحزاب و نقص تجاربها مما أدى لتعثّر التحول الديمقراطي
- ضعف مؤسسات المجتمع المدني بسبب القوانين المنظمة لها و التي تفرض قيود مالية و تمنح للجهات الحكومية الإشراف عليها و صلاحية منحها ترخيص أم لا ، أضف لذلك صلاحيتها في حل الجمعيات أو النقابات المهنيّة لضرورات الأمن و النظام العام **(31)**

3 . 3 تأثير المجتمع المدني على عملية التحول الديمقراطي في تونس

مثل باقي الدول العربية ارتبطت مؤسسات المجتمع المدني في تونس بالنظام الحاكم بسبب عدم استقلاليتها المالية و تدني مواردها مما أثر في مسارها نحو الإصلاح الديمقراطي .

و قد تكوّن المجتمع المدني التونسي **قبل ثورة 2010** من

- مؤسسات حقوق الإنسان :

- الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان المعترف بعا في 07 / 05 / 1977
- الجمعية التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان و الحريات العامة و تأسست في 05 / 05 / 1987
- فرع مكتب منظمة العفو الدولية الذي افتتح في 12 / 04 / 1988
- الهيئة العليا لحقوق الإنسان و الحريات الأساسية التابعة لرئاسة الجمهورية تأسست عام 1991 و منظمات وطنية أهمها الاتحادات (الاتحاد العام للشغل ، المرأة ، الصناعة و التجارة ، الطلبة ، الصيد....) **(32)**

– الجمعيات ، و عددها أكثر من 6700 جمعية تأسست 90 % منها بعد نوفمبر 1987 **(33)**

و قد اقتصر دور هذه المؤسسات في هذه المرحلة الحفاظ على الاستقرار السياسي في عهد الرئيس بن علي و لم يكن لها أي دور فاعل في عمليات الإصلاح السياسي و التطور الديمقراطي .

أما بعد ثورة الياسمين 2010 ، ظهر دور المجتمع المدني في سير العمليات الانتخابية (انتخابات 2011 **(34)** و 2014 و إعداد مشاريع القوانين (قانون الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ، قانون العدالة الانتقالية ...) **(35)** . كما كان لهذه المنظمات دور مهم في إقرار نصوص الدستور التونسي الجديد الذي لم يكن بالأمر السهل و ذلك من خلال طرح آراءها في الحوار حول الدستور ، و ساهمت أيضا في سن قوانين تتعلق بحق التجمع و الحصول على المعلومات ،كما عملت على تحقيق نوع من الاستقرار الاجتماعي في هذه المرحلة **(36)** .

و بذلك فقد جنّبت مؤسسات المجتمع المدني التونسي البلاد حرب أهلية و دمار من خلال ريادتها في إدارة الحوار و تعاملها مع الأحزاب السياسية المتنوعة، فساهمت في إخراج البلاد من الأزمة و أثبتت جدارتها و نجاحها في خوض تجربة التحول الديمقراطي السلمي بنجاح و إرساء معالم الديمقراطية عن طريق نشر الوعي الوطني و الإدارة السلمية للخلاف ، و هو ما جعلها تحصل على جائزة نوبل للسلام في 09 / 10 / 2015 **(37)**

4.3 تأثير المجتمع المدني على التحول الديمقراطي في مصر

عرفت مصر على غرار بعض الدول العربية ظهور مؤسسات المجتمع المدني و تطوّرها في مطلع الثمانينات ، و سيطرت الدولة عليها من خلال محاولاتها في ضبط نشاطها و استعملت لأجل ذلك عدة آليات **(38)** :

– سن القوانين التي تقيّد من نشاط مؤسسات المجتمع المدني و تنتهك حقوق و حريات الفرد معتبرة ذلك من متطلبات حالة الطوارئ
– وضع قيود على إنشاء الأحزاب مما يعرقل و يضعف مسار التعددية الحزبية و يُبقي على حزب السلطة الوطني الديمقراطي الحزب المهيمن و المسيطر.
– يعد قانون الجمعيات المصري (القانون رقم 32 لسنة 1964 أداة في يد السلطة لفرض سيطرتها، في حين يفترض أن يكون أداة لاستقلال المجتمع المدني عن الدولة .
– سيطرة النظام على مؤسسات المجتمع المدني بحيث لم تكن مستقلة لأنها كانت تابعة للدولة من خلال الدعم المالي الذي تنفرد بتقدمه لها ،خاصة بعد أن أُصدر أمر عسكري في 1992 يمنع الجمعيات و المنظمات من تلقى تبرعات من أي جهة كانت بدون ترخيص

و من تنظيمات المجتمع المدني التي كان لها وقع حسن على مسار الديمقراطية في مصر من خلال ما قامت به من تظاهرات و ضغوط على النظام حركة " كفاية " التي أنشئت في 08 / 08 / 2004 من قبل مجموعة من المثقفين يمثلون طبقات المجتمع المثقف الاجتماعي و التي رفضت احتكار حزب واحد للسلطة **(39)** ،و طالبت بمجموعة من المطالب أهمها :

– الإصلاح السياسي و التداول السلمي على السلطة و منح الفرصة لكل مصري تتوفر فيه الشروط أن يكون رئيسا دون أن تتعدى فترة الرئاسة دورتين
– إجراء انتخابات رئاسية في إطار من الشفافية و الرقابة القضائية باستحداث هيئة قضائية مخولة بذلك مستقلة

- وقف حالة الطوارئ التي طالت مدتها و مسّت بالحريات العامة
- ضمان حرية التعبير و الرأي
- إلغاء العقوبات السالبة للحرية في جرائم النشر و التأليف **(40)**

بالإضافة لحركة نادي القضاة المصريين التي طالبت بتعزيز دور القضاء و استقلالية القضاء و القضاة كنتيجة للانتهاكات الجسيمة التي عرفتها البلاد (التزوير في الانتخابات) ،كما أكدت على ضرورة الفصل بين السلطات بسبب تدخل السلطة التنفيذية في عمل القضاء .

لكن الواقع في مصر مثل أغلب الدول العربية هو أن النظام استعمل القضاء لردع كل معارض و شلّ نشاط منظمات المجتمع المدني المطالبة بالاستقلال **(41)**

فالحديث عن تحول ديمقراطي حقيقي في مصر غير ممكن لأن نية الدولة في بناء مؤسسات فاعلة في إطار دولة القانون غير موجودة أصلا ، بل يوجد مكانها كل المحاولات في إسكات الجمعيات و المنظمات و السيطرة عليها بكل الوسائل . و حتى منظمات المجتمع المدني ذاتها لم تنتهج خطة لتحقيق تنميتها ، بل لم تبذل جهد تطوير هياكلها و تفعيل مطالبها على الواقع .

فبالرغم من الدور المهم للمجتمع المدني في التحول الديمقراطي إلا أنه من الناحية العملية و من خلال العديد من الدراسات تأكد ضعفه في تطور الديمقراطية و ازدهارها و خاصة في الدول العربية ، و يرجع السبب للعراقيل التي حالت دون قيامه بمهامه في التحول الديمقراطي و التي يمكن اختصارها في:

- طبيعة دساتير و تشريعات الدول العربية التي تتميز باعترافها بمؤسسات المجتمع المدني، لكن مع تقييدها لنشاطها ، كما أن معظم القوانين تشترط ترخيص من السلطات الأمنية للموافقة على ممارسة أي نشاط مدني .
- تعامل السلطة الحاكمة مع التحول الديمقراطي على أنه آلية لتعزيز استمرارها و هو ما يؤدي لجمود الحياة السياسية **(42)**
- عدم وصول منظمات المجتمع المدني للمستوى المطلوب لتكسب ثقة المواطنين
- عدم الاستقلال المالي لمؤسسات المجتمع المدني و اعتمادها غالبا على الحكومات بسبب عزوف الخواص على تمويلها بالإضافة للقيود القانونية التي تضعها الحكومة على جمع التبرعات لها **(43)**

و عليه فإن المناخ الذي تعمل فيه مؤسسات المجتمع المدني العربي لا يساعدها على القيام بمهامها بشكل إيجابي بل هو معيق لمساهمتها في عملية التحول الديمقراطي .

4 . أهمية الحقوق و الحريات في تعزيز الحكم الراشد

تطرق البنك الدولي في تقريره سنة 1989 لمفهوم الحكم الراشد عندما اعتبر أن المشكل في الدول الإفريقية جنوب الصحراء هو مشكل حكم و تنفيذ سياسات و ليس في السياسات ذاتها ، ولذلك دعي لضرورة إصلاح نظم الحكم للوصول إلى حكومات صالحة تفعّل التعددية الحزبية و تحافظ على الحقوق و الحريات الأساسية للفرد **(44)**

و في التسعينات ارتبط مفهوم الحكم الراشد بعدد من المفاهيم كالتحول الديمقراطي و المجتمع المدني ، و عرّفه البنك الدولي بأنه " الوسيلة التي يتم بها ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية و الاجتماعية من أجل التنمية " **(45)**

كما حدّدت الدراسة الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تسع معايير للحكم الراشد و هي :

- المشاركة
- حكم القانون
- الشفافية
- حسن الاستجابة
- التوافق
- المساواة في تكافؤ الفرص
- الفعالية
- المحاسبة
- الرؤية الاستراتيجية **(46)**

فالحكم الراشد هو عملية تبادليّة بين الحاكم و المحكوم ذات فعالية و تأثير تلزم و تجبر الحكومة على أن تكون مستجيبة

لمطالب المحكومين ، و هو يقوم على ركائز هي الدولة ، القطاع الخاص ، المنظمات غير الحكومية و منظمات المجتمع المدني (47)

فالدولة توفر المجال التشريعي و المناخ السياسي المناسب و الذي يسمح بالمشاركة ، ويوفر القطاع الخاص مناصب الشغل ، أما المجتمع المدني بمؤسساته و جمعياته فهو يوازن بين الفعل السياسي و الاجتماعي باعتباره شريك (48)

ونُعبر عن الحكم الراشد متى استطاع المجتمع أن يضمن سيادة القانون و استفادة الأفراد فيه من حقوقهم الأساسية و خاصة تلك التي تمكنهم من المساهمة في الحياة السياسية و أهمها حرية التعبير و الحوكمة، فحرية التعبير هي ركن أساسي في الحوكمة ، فمن خلال هذا الحق كما ذكرنا يشارك الفرد في اتخاذ القرارات المهمة في الدولة .

فالحقوق لا تتعارض مع الحكم الرشيد بل تعززه و تسهل الوصول إليه ، و خاصة حرية التعبير و الحق في الإعلام ، فهذه الحقوق هي بمثابة وسائل تقييميه لعمل و نشاط الحكومة و كلما كان الإعلامي أو الصحافي حرا في تقييم الحكومة و كل المؤسسات التنموية يمكن للحكم الراشد أن يترسّخ . كما أن الاهتمام بقوانين الإعلام من خلال تعديلها وفقا للضوابط و المعايير الدولية المحددة لحرية التعبير هو أمر أساسي و خطوة ضرورية في طريق الحكم الرشيد ، فمن خلال الإعلام المتعدد و المستقل (الوسائل الإخبارية) يتمكن الشعب من إدراك الأوضاع و تصله المعلومات حول طرق تسيير الدولة فيطالب بالتغيير و المشاركة برأيه في القرارات المصيرية .

5. الدور الاستشرافي للمجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد

يعتبر المجتمع المدني شريك مهم في النظام الديمقراطي المشاركاتي في الدولة العصرية إلى جانب القطاع الخاص و العام باعتباره وسيط بين الدولة (الحكومة) و الأفراد ، و بالنظر لدوره في الحد من سلطة الدولة و تعزيز المشاركة السياسية و حماية الحقوق و الحريات والقيم الديمقراطية (49)

1.5 متطلبات المجتمع المدني لتحقيق الحكم الراشد

لا يمكن أن يكون للمجتمع المدني دور في تحقيق الحكم الراشد إلا إذا كان مجتمعا سليما و قويا غير خاضع لسلطة الدولة (ليس تنظيما) بل مراقبا لها و مكملا للقطاعين العام و الخاص، يتوفر على ما يلي :

- شرعية جمعيات و منظمات المجتمع المدني ، بأن يكون أساس نشأتها الشعب (القاعدة الشعبية) فلا تكون فوقية النشأة تنشئها الحكومة لتحقيق أهدافها و برامجها في الحكم ، بل لابد لهذه الأخيرة أن تعترف بها و بأهدافها و أن تمنحها حرية النشاط في إطار الحفاظ على النظام العام و بما يتماشى و مبادئ حقوق الإنسان و القانون الدولي .
- استقلالية منظمات المجتمع المدني ،و ذلك من خلال (50)
  - استقلالية الأهداف و متطلبات نشأة هذه المنظمات بما يتماشى و السياسة الوطنية
  - الاستقلالية الإدارية و التنظيمية
  - المشاركة في طرح الأفكار و متابعة و مراقبة و تقييم السياسات
- تعاون منظمات المجتمع المدني مع القطاعين الخاص ، العام ،و خاصة الأحزاب السياسية

و يكون دور المجتمع المدني الفعّال في تعزيز مبادئ الحكم الراشد من خلال المشاركة ، المحاسبة ، و الشفافية لجميع هياكل الدولة .

فتكون المشاركة مع السلطات التنفيذية و التشريعية في مناقشة القضايا الهامة و رسم السياسات العامة وصياغة القوانين و تعديلها و اتخاذ القرارات الاستراتيجية في الدولة و المساهمة في حل المشاكل و التوترات الداخلية لضمان الأمن الداخلي.

أما المراقبة فتكون حول مدى حسن تنفيذ القرارات بما يخدم الأهداف الاجتماعية و الثقافية ، و تكون في صيغة تقديم التقارير المتعلقة بالرقابة على أداء السلطات ، ففي الجزائر مثلا ساهمت الجمعية العامة للنضال ضد الرشوة في إبداء مقترحاتها حول التشريع المتعلق بطرق مكافحة الفساد و عملت على التوعية بأهمية الاتفاقية الأممية ضد الفساد بين عامي 2003 و 2006 (51) ، كما أن المنظمة المغربية للشفافية في المغرب قامت بالتعليق على اقتراحات الحكومة التشريعية لمحاربة الفساد ، و قدّمت اقتراحات لترقية الحكم (52)

و على المستوى العربي أكدت الدول العربية على دور المجتمع المدني في تفعيل الحكم الراشد من خلال تبني مبادرة " الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في البلاد العربية " التي أطلقت في الأردن في 06-07 فبراير 2005 و نصّت على مجالات الإدارة الرشيدة و هي (53) :

- النزاهة
- استعمال التطور التكنولوجي في مجال تسيير المرافق العمومية (الحوكمة الإلكترونية)
- تطوير مرفق القضاء
- الرقابة
- الاهتمام بوسائل الإعلام لما لها من دور في الإصلاح الإداري

2.5 دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد

يتجسد دور المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد من خلال دور مؤسساته المتمثلة في التنظيمات باختلافها و الاتحادات و المنظمات غير الحكومية و الأحزاب ، و تعد هذه الأخيرة من المؤسسات الفاعلة التي لها دور جوهري و مؤثر في الحياة السياسية و ترشيد الحكم.

و يمكن أن نتحدث عن دور المنظمات غير الحكومية في عدة مجالات :

- في مجال التنمية ، من خلال تقديم المساعدة الاقتصادية للقطاعات الفقيرة المتضررة نتيجة سياسة الإنفاق الحكومي
- في مجال المشاركة السياسية من خلال توسيع المشاركة العامة و مراقبة عمل الحكومة ، فبالتأكيد يعد دور و فعالية المجتمع المدني في مواجهة الدولة أحد الشروط الأساسية للتنمية .
- على المستوى الدولي ،من خلال ربط العلاقات و التواصل مع المنظمات الدولية ليكون لها قبول دولي (54)

و تعد الأحزاب السياسية أهم محاور الحكم الجيّد باعتبارها أكثر المؤسسات علاقةً بنظام الحكم و بالدولة الديمقراطية و حتى تقوم بدورها في تجسيد مبادئ الحكم الرشيد يشترط فيها أن تكون مستقلة و أن تقوم على أساس ديمقراطي تفتح فيه العضوية لجميع الشعب الراغب في المشاركة السياسية متى توفرت فيه الشروط (55)

ويظهر دور الأحزاب من خلال قيامها ب:

- المشاركة في إعداد القيادات العليا في البرلمان
- تأسيس و ترسيخ ثقافة سياسية متوافقة و قيم العصرنة
- المساءلة - من خلال وجودها في البرلمان - ، فقد حدد لها الدستور طريقة المساءلة التشريعية البرلمانية و التي قد تكون شفوية أو كتابية ، و يمكن أن تمارس الأحزاب المساءلة التنفيذية عن طريق وجودها في الحكومة الائتلافية . كما يمكن للأحزاب أن تسأل باستعمال وسائل الإعلام (56) و أن تلجأ للتمثيل القاعدي عن طريق المجالس المحليّة المنتخبة
- الشفافية ، و تقوم على عدم إخفاء أي أمر على المواطن بأن يصلهم كل جديد في الوقت المناسب ، أي وضوح جميع المعلومات لجميع الأفراد حتى يتمكنوا من المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية و رسم السياسات و من ثم مراقبة التطبيق و التنفيذ .
- المساهمة في الحياة العامة و السياسية من خلال لعب دور الوسيط بين الحاكم و المحكوم بهدف ضمان استفادة هذا الأخير من حقوقه

و في الجزائر برز دور الأحزاب بعد إصدار قانون الأحزاب السياسية عام 1997 و بعد انتهاج مسار التعددية ، فكان لمجموعة كبيرة من الأحزاب المشاركة في الانتخابات التي نظمتها البلاد ،كما لعبت دورها باعتبارها مُمَثلة في البرلمان فلجأت للمساءلة (السؤال الشفهي و الكتابي) و لمراقبة عمل الحكومة و تشكيل لجان التحقيق ، ملتمس الرقابة .

و شاركت الأحزاب في صنع السياسة العامة من خلال مشاركتها في إعداد منظومة تشريعية لمكافحة الفساد و تعديل و اقتراح نصوص في هذا الشأن (57)

خاتمـة

عرفت البلدان العربية في السنوات الأخيرة الكثير من التغيرات و المستجدات و ظهور العديد من المفاهيم الجديدة كالعولمة ، المواطنة ، الديمقراطية التشاركية ، المجتمع المدني المعاصر ...،كنتيجة لما عرفه المجتمع الدولي ، فقد تطور مفهوم الدولة و ظهرت كيانات جديدة على المستوى العالمي نتج عنها مؤسسات على المستوى الداخلي تعمل على تحسين العلاقة بين الدولة و المواطن . و تعد مؤسسات المجتمع المدني أهم مواطن التغيّر على مستوى الدولة ، و ذلك من خلال علاقة هذه الأخيرة(الدولة) بها ، فقد تبيّن تزايد اهتمام الحركات الاجتماعية و السياسية في الدولة ببناء مؤسسات خدميّة تطوعية تحاول أن تمدّ نفوذها إلى قطاعات واسعة و هذا كنتيجة لتنامي الوعي الاجتماعي .

و تهدف مؤسسات المجتمع المدني إلى تأسيس ثقافة مدنيّة تتّجه نحو تكوين الدولة المدنيّة الحديثة التي تقوم على منظومة إدارية تتداخل فيها كل المصالح السياسيّة و الاقتصادية و الاجتماعية عبر نظام تحترم فيه قيم المواطنة، فتكون علاقة الدولة مع المواطن قائمة على المصالحة والاحترام . و لأجل ذلك تأخذ على عاتقها مهمة تعريف و توعية طبقات المجتمع بأهمية الخيار الديمقراطي و تثقيفها بأحكام و قواعد ممارسة الديمقراطية .

و هو الأمر الذي لا يثير مشكل بالنسبة لدول العالم – خاصة الغربية - التي خاضت في مجال التحول نحو الديمقراطية و المواطنة قبل الدولة العربية التي كانت أغلبها تبحث في تلك الفترة عن استقلالها السياسي . و بذلك فإن الدول العربية مازالت في طورها الأول من التحول و رغم محاولات مؤسسات المجتمع المدني تجذير هذا التحول إلا أن ما تقوم به هذه الأخيرة من عمليات يعد بمثابة ممارسات شكليّة ، ذلك أن المشكل الذي يطرح اليوم في هذه البلدان يكمن في طريق إنشاء مؤسسات المجتمع المدني وسيرها (قيامها بمهامها) و الغاية الحقيقية من إنشاءها خاصّة و نحن نعلم أن بعض الدول العربية تتعامل مع إنشاء مؤسسات المجتمع المدني بطريقة شكلية دون أن تمنحها أي ممارسة حقيقية ، فالمهم هو أن تتماشى و مصالحها و تخدم سياسات نظامها . و هو الأمر الذي لا نجده في الدول الغربية ، فمفهوم المجتمع المدني في صورته الغربية يعتمد على استقلالية المرجعية ، و لا تملك الدولة فيه أي سلطة رقابية على طريقة إنشاء المجتمع المدني .

قائمة الهوامش

1. المجتمع المدني في العالم العربي ، التطور ، الإطار القانوني ،و الأدوار ((ICNL ، USAID , FROM THE AMERICAN PEOPLE ، 2013 ، ص 07 .
2. أحمد ابراهيم ملاوي ، دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الشاملة ، بحث مقدم لمؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث ، دبي ، 20 -22 جانفي 2008 ، ص 06
3. غسان حيدر ، المقاربة ما بين الضرورة و الواقع لمنظمات المجتمع المدني العربي الحكومية و غير الحكومية ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 2007 ، ص 18
4. غسان حيدر ، المرجع نفسه ، ص 19
5. المجتمع المدني في العالم العربي ، مرجع سابق ، ص 04 ، مأخوذ عن : الجنحاني ، المجتمع المدني ، ص 18
6. المجتمع المدني في العالم العربي ،مرجع سابق ، ص 11
7. بشارة ، مساهمة في نقد المجتمع المدني ، (رام الله ، مؤسسة مواطن ، 1996)، ص 99
8. المجتمع المدني في العالم العربي ، مرجع سابق ، ص 15
9. منصور مرقومة ، " المجتمع المدني والثقافة السياسية المحلية في الجزائر بين الواقع و النظرية " ،مقال منشور بمجلة دفاتر السياسة و القانون ، جامعة ورقلة ، سنة 2010 ، ص 303
10. المجتمع المدني في العالم العربي ، ص 20 ، مأخوذ عن شهيده الباز ، المنظمات الأهلية على مشارف القرن الحادي و العشرين ، محددات الواقع و آفاق المستقبل ، القاهرة ، انترناشيونال برس 1997 ، ص 34
11. محمد بوليفة و علاء الدين الغول ، دور المجتمع المدني في الإصلاح السياسي في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة ورقلة ، 2013 ، ص 16 ، عن كريم بركات ، مساهمة المجتمع المدني في حقوق الإنسان ، مذكرة تخرج ،جامعة بومرداس ، الجزائر ، سنة 2005 ص10
12. محمد بوليفة ، علاء الدين الغول ، مرجع سابق ، ص 16
13. المجتمع المدني في العالم العربي ، ص 22 مأخوذ عن أماني قنديل ، تطوير مؤسسات المجتمع المدني ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، دار نوبار ، القاهرة ، 2004 ، ص 32 – 34

14. مرزوقي عمر ، " المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الجزائر ، إشكالية الدور " ،مقال منشور بمجلة المستقبل العربي ، بدون ذكر دار النشر وسنة النشر ، ص 36
15. ستيفن ديلو ، التفكير السياسي و النظرية السياسية و المجتمع المدني ، ترجمة ربيع وهبه ، المجلس الأعلى للثقافة المشروع القومي للترجمة ، 2003 ، ص 29
16. محمد بوليفة ، علاء الدين الغول ، مرجع سابق ، ص 45
17. عبد الرحمن يوسف سلامة ، التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة 2010 ، أطروحة لنيل درجة الماجستير ، جامعة النجاح الوطنية في نابلس ، فلسطين ، 2016 ، ص 124
18. تتمثل هذه المنظمات التي عرفت باسم الرباعي الراعي للحوار في : الاتحاد العام التونسي للشغل ، رابطة حقوق الإنسان ، نقابة المحامين ، اتحاد أرباب العمل .
19. د . رفعت صبري سلمان البياتي ، حقوق الإنسان في دساتير العالم العربي ، دراسة تحليلية مقارنة ، الطبعة الأولى ، دار الفارابي ، لبنان ، 2013 ، ص 170 .
20. د . رفعت صبري سلمان البياتي ، المرجع نفسه ، ص 170
21. محمود أبو صوي " حالة الطوارئ في الوطن العربي و تقييد حقوق الإنسان " دراسة مقارنة " ، بدون ذكر المجلة، سنة 2011 ، ص 34
22. لدرع نبيلة ، " السلطة التنفيذية و الحريات العامة في الظروف الاستثنائية (دراسة تطبيقية عن حالة الجزائر) " ، مجلة صوت القانون صادرة عن مخبر نظام الحالة المدنية ، العدد الأول ، أفريل 2014 ، ص 150
23. لدرع نبيلة ، المرجع نفسه، ص 151
24. زياد سمير زكي الدباغ ، "العلاقة بين تطور مؤسسات المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الوطن العربي (مصر نموذجا)" ، مقال منشور بمجلة أبحاث كلية التربية الأساسية ، المجلد التاسع ، العدد الثاني ، سنة 2009 ، ص 457
25. نميز بين التحول الديمقراطي و بعض المفاهيم كالانتقال الديمقراطي ، فهذا الأخير هو أحد أهم و أخطر مراحل التحول الديمقراطي و الترسيخ الديمقراطي ، فلا يتم التحول الديمقراطي و لا تترسّخ الديمقراطية إلا إذا أخذ الفعالين السياسيين في اعتبارهم أن العمليات الديمقراطية هي التي تحدد التفاعلات داخل النظام السياسي . لأكثر تفصيل راجع : دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في مصر ، محور : مواضيع و أبحاث سياسية ، الحوار المتمدين ، العدد 3925 ، 28/ 11 / 2012 على الساعة 08 : 12 '
26. بدر الدين إكرام ، اتجاهات التحول الديمقراطي في شرق آسيا ، جامعة القاهرة ، مركز الدراسات الأسيوية ، 1996 ، ص 11
27. لطيفة بن عاشور ، " آليات التحول الديمقراطي في الجزائر " ، مذكرة لنيل درجة الماستر في العلوم السياسية ، سنة 2014 ، ص 56
28. لطيفة بن عاشور ، المرجع نفسه ، ص 60 .
29. عايدة مسّلم حماد النوايشة ،" دور منظمات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في الأردن (1989 - 2009) رسالة لنيل الماجستير في العلوم السياسية ، 2011 ، ص 53
30. عايدة مسّلم حماد النوايشة ، المرجع نفسه ، ص 71 .
31. عايدة مسّلم حماد النوايشة ،المرجع نفسه ، ص80
32. عبد الرحمن يوسف سلامة ، التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون أول / 2010 ،أطروحة لنيل درجة الماجستير ، كلية الدراسات العليا بجامعة النجاح ، فلسطين ، 2016 ، ص 122
33. عبد الرحمن يوسف سلامة ، المرجع نفسه ، ص 122
34. في هذه الانتخابات سمح لنحور أكثر من 140 منظمة مدنية بمراقبة الانتخابات التشريعية منها الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان ، و منظمات عدة منها منظمة " صوتي " و " أنا يقظ " .. لأكثر تفصيل راجع : كرم سعيد ، " تعزيز الديمقراطية : تونس بين خفوت الإسلاميين و صعود تيارات الحداثة " ، (المركز العربي للبحوث و الدراسات ، 19 / 11 / 2014 ، منشور على الرابط :

http // .a www.acrseg. org / 18403

35. عبد الرحمن يوسف سلامة ، مرجع سابق ، ص 123
36. عبد الرحمن يوسف سلامة ، مرجع سابق ، ص 124 ، مأخوذ عن ، دنيا جميل ،" المجتمع المدني التونسي : من ثائر إلى حارس للسلام " ،(موقع البنك الدولي ، 15 / 10 / 2015 ،منشور على الرابط . http // blogs.worldbank.org / arabvoices/ar/tunisian-civil-society-revolutionaries-peace-keepers
37. عبد الرحمن يوسف سلامة ، مرجع سابق ، ص 128 عن ، ميدل ايست أونلاين ، " نوبل السلام لرباعي الحوار التونسي " منشور على الرابط : www.middle-east-online.com
38. زياد سمير زكي الدباغ ، مرجع سابق ، ص 467 .
39. ولاء علي البحيري ، " المجتمع المدني و الإصلاح السياسي في مصر " ، مقال منشور بمجلة علوم إنسانية ، العدد 37 ، 2008 ، ص 1- 60
40. خير الدين عبادي : " المجتمع المدني و العملية السياسية في دول شمال إفريقيا (1990-2010) " ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر -3- ، 2011 " ، ص 82

41. خير الدين عبادي ، المرجع نفسه ، ص 85 مأخوذ عن صلاح الدين الجورشي ، منظمات المجتمع المدني و معضلة التحول الديمقراطي في العالم العربي ، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ، بيروت ، 2008 ، ص 25
42. د . حسنين توفيق ابراهيم ، التحول الديمقراطي و المجتمع المدني في مصر ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مكتبة الشروق الدولية ، 2006 ، ص 260
43. زياد سمير زكي الدباغ ، مرجع سابق ، ص 463
44. خير الدين عبادي ، مرجع سابق ، ص 101 ، مأخوذ عن : راوية توفيق ، الحكم الرشيد و التنمية في إفريقيا : دراسة تحليلية لمبادرة الني باد (القاهرة ، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية ، 2005) ، ص26-27
45. خير الدين عبادي ، مرجع سابق ، ص 102
46. ناجي عبد النور ، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر " دراسة حالة الأحزاب السياسية " ،مجلة المفكر ، العدد الثالث ،جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، ص 111 ، مأخوذ عن : UNDP . Governance for economico-operation and development , 1995 , P14
47. د . كمال عمر بوبكر ، تحديات منظمات المجتمع المدني في مواجهة القطبية الأحادية ،(جامعة إفريقيا العالمية ، معهد دراسات الكوارث و اللاجئين ، الخرطوم ، 2006) ، ص 12
48. ناجي عبد النور ، مرجع سابق ، ص 111 .
49. خيرة بن عبد العزيز ، " دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد ، نموذج المنطقة العربية " ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، 2007 ، ص 50
50. د . بوحنية قوي ، " دور حركات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد "، مقال مشارك به في الملتقى الوطني حول التحولات السياسية إشكالية التنمية في الجزائر: واقع و تحديات ، بجامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، الجزائر ،16-17 ديسمبر 2008) ص 09
51. خير الدين عبادي ، مرجع سابق ، ص 106
52. خير الدين عبادي ، مرجع سابق ص 106 ، مأخوذ عن البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا : إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا : تعزيز التضمينية و المساءلة ، بيروت ، دار الساقي ، 2004 ، ص 252 .
53. د. يوسف بن عثمان الحزيم ، "دور المجتمع المدني في تعزيز الإدارة و الحكم الرشيد ...المملكة العربية السعودية نموذجا " ، مقال مقدم للمؤتمر السنوي للعام الثاني عشر للمنظمة العربية للتنمية الإدارية "الإدارة الرشيدة و بناء دولة المؤسسات " ، 2012 ، ص 06
54. ناجي عبد النور ، مرجع سابق ، ص 113
55. حتى تقوم الأحزاب بدورها في حماية حقوق الأفراد و التعبير عن آراءهم و إقامة نظام ديمقراطي في إطار التداول السلمي على السلطة لابد أن تنشأ بإرادة شعبية و أن تفتح الانضمام إليها للجمهور و أن تكون مستقلة و غير خاضعة للسلطة الحاكمة و منفذة لبرامجها ، كم لابد أن تنسّق مع باقي منظمات المجتمع المدني ..لأكثر شرح راجع ، د . ناجي عبد النور ، مرجع سابق ، ص 114
56. د . ناجي عبد النور ، مرجع سابق ، ص 115
57. د . ناجي عبد النور ، مرجع سابق ، ص 117 .

قائمة المراجع

أولا : الكتب

1. أماني قنديل ، تطوير مؤسسات المجتمع المدني ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، دار نوبار ، القاهرة ، 2004
2. بشارة ، مساهمة في نقد المجتمع المدني ، رام الله ، مؤسسة مواطن ، 1996
3. بدر الدين ، إكرام ، اتجاهات التحول الديمقراطي في شرق آسيا ، جامعة القاهرة ، مركز الدراسات الأسيوية ، 1996
4. .د . حسنين توفيق إبراهيم ، التحول الديمقراطي و المجتمع المدني في مصر ، القاهرة ، مكتبة الشروق الدولية ، الطبعة الأولى ، 2006
5. رفعت صبري سلمان البياتي ، حقوق الإنسان في دساتير العالم العربي ، دراسة تحليلية مقارنة ، الطبعة الأولى ،دار الفارابي ، لبنان ، 2013
6. راوية توفيق ، الحكم الرشيد و التنمية في إفريقيا : دراسة تحليلية لمبادرة الني باد (القاهرة ، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية ، 2005)
7. ستيفن ديلو ، التفكير السياسي و النظرية السياسية و المجتمع المدني ، ترجمة ربيع وهبه ، (المجلس الأعلى للثقافة المشروع القومي للترجمة ، 2003)
8. شهيده الباز ، المنظمات الأهلية على مشارف القرن الحادي و العشرين ، محددات الواقع و آفاق المستقبل ، القاهرة ، انترناشيونال برس 1997
9. صلاح الدين الجورشي ، منظمات المجتمع المدني و معضلة التحول الديمقراطي في العالم العربي ، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ، بيروت ، 2008
10. د . كمال عمر بوبكر ، تحديات منظمات المجتمع المدني في مواجهة القطبية الأحادية ،(جامعة إفريقيا العالمية ، معهد دراسات الكوارث و اللاجئين ، الخرطوم ، 2006

ثانيا : المقالات القانونية

1. زياد سمير زكي الدباغ ، "العلاقة بين تطور مؤسسات المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الوطن العربي (مصر نموذجا)" ، **مجلة أبحاث كلية**

التربية الأساسية ، المجلد التاسع ، العدد الثاني ، (2009)، ص 455 – 473

2. لدرع نبيلة ، " السلطة التنفيذية و الحريات العامة في الظروف الاستثنائية (دراسة تطبيقية عن حالة الجزائر) " ،**مجلة صوت القانون صادرة عن مخبر نظام الحالة المدنية** ، العدد الأول ، أفريل 2014 ، ص 142- 155

3. منصور مرقومة ، " المجتمع المدني والثقافة السياسية المحلية في الجزائر بين الواقع و النظرية " ، **مجلة دفاتر السياسة و القانون** ، جامعة ورقلة 2010،

4. مرزوقي عمر ، " المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الجزائر ، إشكالية الدور " ، **مجلة المستقبل العربي** ، (بدون ذكر سنة النشر) ص 34 – 43

5. محمود أبو صوي " حالة الطوارئ في الوطن العربي و تقييد حقوق الإنسان " دراسة مقارنة " ، بدون ذكر المجلة ،سنة 2011 ، ص 01 -34

6. د . ناجي عبد النور ، "دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر" دراسة حالة الأحزاب السياسية " ،**مجلة المفكر** ، العدد الثالث ،جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، ص 106 -118

7. ولاء علي البحيري ، " المجتمع المدني و الإصلاح السياسي في مصر" ، **مجلة علوم إنسانية** ، العدد 37 ، سنة 2008 ، ص 01-60

ثالثا : رسائل و مذكرات جامعية

1. خير الدين عبادي :" المجتمع المدني و العملية السياسية في دول شمال إفريقيا (1990-2010) " مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر -3- ، 2011
2. خيرة بن عبد العزيز ، " دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد ، نموذج المنطقة العربية " ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، 2007.
3. عبد الرحمن يوسف سلامة ،" التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة 2010 " ، أطروحة لنيل درجة الماجستير ، جامعة النجاح الوطنية في نابلس ، فلسطين ، 2016
4. غسان حيدر ، "المقاربة ما بين الضرورة و الواقع لمنظمات المجتمع المدني العربي الحكومية و غير الحكومية " ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 2007
5. عايدة مسّلم حماد النوايشة ، " دور منظمات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في الأردن (1989 -2009) رسالة لنيل الماجستير في العلوم السياسية ، 2011)
6. عبد الرحمن يوسف سلامة ،"التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون أول / 2010" ،(أطروحة لنيل درجة الماجستير ، كلية الدراسات العليا بجامعة النجاح ، فلسطين ، 2016)
7. كريم بركات ، "مساهمة المجتمع المدني في حقوق الإنسان "، مذكرة تخرج ،جامعة بومرداس ، الجزائر ، 2005
8. لطيفة بن عاشور ، " آليات التحول الديمقراطي في الجزائر " ، مذكرة لنيل درجة المستر في العلوم السياسية ، سنة 2014
9. محمد بوليفة ، علاء الدين الغول ، "دور المجتمع المدني في الإصلاح السياسي في الجزائر" ، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة ورقلة ، سنة 2013

رابعا : مؤتمرات و ملتقيات دولية

1. أحمد إبراهيم ملاوي ، **دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الشاملة** ، بحث مقدم لمؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث ، دبي ، 20 -22 جانفي 2008
2. د . بوحنية قوي ، " **دور حركات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد** "، (مقال مشارك به في الملتقى الوطني حول التحولات السياسية إشكالية التنمية في الجزائر : واقع و تحديات ، بجامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، الجزائر ،16-17 ديسمبر 2008)